

بعد ما ناقشت الوثيقة التقنية المعنونة "الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق: شاغل متعاظم للصحة العمومية"⁽¹⁾،

وإذ تستذكر قرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع10.57، بشأن السلامة على الطرق والصحة، وقرارها ج ص ع22.60، بشأن النظم الصحية: نُظِم رعاية الطوارئ.

وإذ تستذكر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 309/57 المؤرخ 22 أيار/مايو 2003، و9/58 المؤرخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، و289/58 المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2004، و5/60 المؤرخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2005، و244/62 المؤرخ 25 نيسان/أبريل 2008 بشأن تحسين السلامة على الطرق على الصعيد العالمي، والتي تدعو منظمة الصحة العالمية إلى العمل بوصفها منسقاً لقضايا السلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة، والعمل بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة،

وإذ تقدّر عزم المنظمة على دعم الدول الأعضاء في إعداد سياسات متعددة القطاعات، ونُظِم لترصّد الإصابات، ورعاية حالات الإصابة رعاية فعّالة قبل دخول المستشفى وداخل المستشفى،

وإذ تشيد بما للتقرير المشترك بين منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي بشأن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، من إسهام في السلامة على الطرق،

وإذ يساورها القلق لأن الإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق قد شهدت زيادة حادة في معظم الدول الأعضاء بإقليم شرق المتوسط، ولأن الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق قد أصبحت مشكلة صحية عمومية كبرى،

1. تحث الدول الأعضاء على ما يلي:

1.1 العمل على إنشاء آلية وطنية متعددة القطاعات للتعاظم مع عملية السلامة على الطرق باعتبارها قضية صحية عمومية، وإعداد خطة وطنية تؤكد على الوقاية الأولية، وتحدد بوضوح دور القطاعات الوطنية المعنية؛

2.1 تنفيذ إجراءات محدّدة للحدّ قدر الإمكان من الإصابات وعواقبها، وتقييم أثر هذه الإجراءات من خلال إنشاء نظم فعّالة لرعاية حالات الإصابة ونقلها المأمون قبل دخول المستشفى وداخل المستشفى، وتأهيلها بعد الخروج من المستشفى، وفقاً للمعايير الدولية؛

3.1 إنشاء/تقوية نظام متعدد القطاعات لضمان اتخاذ تدابير قائمة على البيّنات؛

4.1 تخصيص موارد مالية وبشرية لتحديد وحفز العمل على اتخاذ إجراءات من قبيل قطاعات واحتصاصات متعددة لتيسير التعاون والشراكة بين مختلف الوزارات والقطاعات؛

5.1 تنمية القدرات الوطنية في مجال الوقاية الأولية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق وإقامة شراكات في مجال السلامة على الطرق، من خلال إنشاء شبكات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

2. تطلب إلى المدير الإقليمي ما يلي:

1.2 دعم الدول الأعضاء في بناء القدرات على تصميم برامج متعددة القطاعات للموقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق، وتنمية الكوادر الوطنية العاملة في مجال طب الطوارئ، ورفع مستواها الفني؛

2.2 دعم الدول الأعضاء في حشد الموارد من المانحين المحتملين من أجل تقوية نظام رعاية حالات الإصابة قبل دخول المستشفى وداخل المستشفى؛

3.2 تقديم تقرير كل سنتين إلى اللجنة الإقليمية بشأن الوضع الإقليمي فيما يتعلق بإصابات حوادث المرور على الطرق.